E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.2/2021/9/Report
14 October 2021
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الثالثة عشرة
المُنعقدة افتراضيّاً في 22 و23 أيلول/سبتمبر 2021

موجز

عقدت لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثالثة عشرة يومي 22 و23 أيلول/سبتمبر 2021، عبر الإنترنت. وركزت أعمال هذه الدورة على مسألة تصميم وتطبيق سياسات اجتماعية متكاملة في المنطقة العربية، بالاستناد إلى تقريرين حول الوسائل العملية لتنفيذ سياسات اجتماعية متكاملة وعددٍ من الأدوات السياساتية التي أعدتها الإسكوا لدعم الدول الأعضاء في هذا المجال.

وتضمّن جدول الأعمال أيضاً بنوداً تتعلق بمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات لجنة التنمية الاجتماعية منذ دورتها الثانية عشرة، وأنشطة التعاون الفني، فضلاً عن أنشطة كل من فريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة والفريق المعني بإصلاح نُظم الحماية الاجتماعية.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً للتوصيات التي خلُصت إليها اللجنة في نهاية اجتماعاتها ولأهم النقاط التي أثيرت في النقاشات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة ...	5-3	3
ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا	4	3
باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا	5	4
ثانياً- مواضيع البحث والنقاش	46-6	5
ألف- قضايا المتابعة	34-6	5
باء- سياسات اجتماعية متكاملة	44-35	12
جيم- موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية	45	15
دال- ما يستجد من أعمال	46	15
ثالثاً- اعتماد التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة	47	15
رابعاً- تنظيم الدورة	56-48	15
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	48	15
باء- الافتتاح	52-49	15
جيم- الحضور	53	16
دال- انتخاب أعضاء المكتب	54	16
هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	55	17
واو- الوثائق	56	17

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين والمشاركات	18
المرفق الثاني- قائمة الوثائق	22

مقدمـة

1- عقدت لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثالثة عشرة يومي 22 و23 أيلول/سبتمبر 2021 عبر الإنترنت، عملاً بقرار الإسكوا 198 (د-17) المؤرخ 31 أيار/مايو 1994، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره 27/1994 المؤرخ 26 تموز/يوليو 1994 بشأن إنشاء لجنة التنمية الاجتماعية، وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها الثانية عشرة المنعقدة في بيروت، يومي 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

2- تهدف لجنة التنمية الاجتماعية إلى رفع مستوى مشاركة الدول الأعضاء في وضع الأولويات وصياغة التوصيات لتعزيز مسيرة التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية ومتابعة تنفيذها. ويتضمن هذا التقرير التوصيات التي خلُصت إليها اللجنة في دورتها الثالثة عشرة، ومنها توصيات موجهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا وأخرى موجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا، وعرضاً لمواضيع البحث المدرجة في جدول الأعمال وأبرز النقاط التي أثارها المجتمعون خلال المناقشات.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة

3- في ختام دورتها الثالثة عشرة، اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية مجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى الدول الأعضاء، والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

4- وجَّهت لجنة التنمية الاجتماعية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الترحيب بالتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا المتصلة بقضايا التنمية الاجتماعية، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثانية عشرة، وبالتوسع الملموس في حجم أنشطة التعاون الفني المقدمة إلى الدول الأعضاء بناءً على طلبها في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية، وخاصة الدعم السريع والفعال الذي قدمته الأمانة التنفيذية للتصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19؛

(ب) أخذ العلم بأنشطة كل من فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة وفريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية، ودعوة الفريقين إلى الاستمرار في عملهما؛

(ج) الترحيب بالرؤية التي قدمتها الأمانة التنفيذية بشأن تحويل المعارف التي تنتجها في مجال التنمية الاجتماعية إلى أدوات تفاعلية، يستطيع صانعو وصانعات القرار الاستفادة من تطبيقاتها المختلفة، بشكل آني وبحسب الاحتياجات؛

(د) تكثيف الجهود الرامية إلى دمج قضايا وأولويات الفئات المعرّضة للمخاطر في السياسات العامة، ومنها كبار السن والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة، بما يتماشى مع الأطر الإقليمية والدولية ومبدأ "عدم إهمال أحد"؛

(هـ) تكثيف الجهود لجمع البيانات المفصّلة بحسب العمر والجنس والدخل وحالة الإعاقة وغيرها من المعطيات التي تمكّن من تطوير سياسات قائمة على الأدلّة، تستجيب لأولويات واحتياجات كلّ الفئات السكانية، لا سيما تلك المعرّضة للمخاطر؛

(و) العمل على توسيع مظلة الحماية الاجتماعية بحسب الأولويات الوطنية والموارد المتاحة لتشمل الفئات السكانية كافة، لا سيما كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والعاطلين عن العمل والمهاجرين، وكذلك الفئات التي يجب إعادة تأهيلها ودمجها اجتماعياً؛

(ز) زيادة الإنفاق الحكومي الفعال في تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية، خاصة في ظل تزايد وتيرة الأزمات التي تواجهها البلدان سواء كانت صحية أو اقتصادية أو اجتماعية؛

(ح) إطلاع الأمانة التنفيذية للإسكوا بشكل دوري على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مجال سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

5- وجَّهت لجنة التنمية الاجتماعية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا التوصيات التالية:

(أ) دعم الدول الأعضاء في وضع سياسات اجتماعية شاملة تربط بين الرؤى الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، باستخدام إطار الإسكوا لتكامل السياسات الاجتماعية؛

(ب) إيلاء الأولوية لتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء من خلال بناء القدرات وتوفير الدعم في وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية باستخدام نهج الترابط بين المجالات التالية: دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حقوق كبار السن وحقوق المهاجرين، وتحسين النفاذ إلى سوق العمل، وتطوير نُظُم الحماية الاجتماعية، وتعميم مبادئ العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتعزيز التنمية الحضرية؛

(ج) تعزيز أنشطة فريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة وتطوير عمله بما يتماشى مع الأولويات الإقليمية في مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، مع إيلاء اهتمام خاص لتقاطع القضايا التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة مع تلك التي تواجهها فئات اجتماعية أخرى معرّضة للمخاطر مثل كبار السن والنساء؛

(د) تعزيز أنشطة فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية، وخاصة في ما يتعلق بالاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة في بلدان المنطقة، وفي بلدان الجنوب بصورة عامة؛

(ه) ربط الأنشطة الهادفة إلى تطوير نُظُم الحماية الاجتماعية بجهود التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 على وجه الخصوص، وبالسياسات الهادفة إلى رفع مستويات التشغيل والنمو الاقتصادي بصورة عامة؛

(و) مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال قياس الفقر المتعدد الأبعاد وفي بلورة سياسات للحد منه والتعامل مع أبعاده المختلفة؛

(ز) مساعدة الدول الأعضاء الراغبة في استخدام الأدوات السياساتية التي طوّرتها الإسكوا من خلال عقد ورشات تدريبية وطنية، وتقديم الدعم الفني لتكييف هذه الأدوات مع الظروف والاحتياجات الوطنية، وخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بنزاعات وأزمات طارئة؛

(ح) دعم الدول في الاستعداد للتغيير القادم في مستقبل الوظائف والمهارات في إطار الثورة الصناعية الرابعة باستخدام مرصد الإسكوا للوظائف وتطويره حسب الحاجة والسياقات الوطنية المختلفة؛

(ط) مواصلة التنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد، ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ثانياً- مواضيع البحث والنقاش

ألف- قضايا المتابعة

1- تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة
(البند 4 من جدول الأعمال)

6- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2021/3، عرضاً حول التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا منذ انعقاد الدورة الثانية عشرة والتوصيات الصادرة عنها. وتطرقت إلى تغيير طريقة عمل الإسكوا وإعادة هيكلة إداراتها، ما أفضى إلى ضم ملفات الفقر والتوظيف وفرص العمل ومركز المرأة إلى شعبة التنمية الاجتماعية ضمن مجموعة عمل جديدة هي مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة. وقالت إن المجموعة تعتمد مقاربة شاملة ومتكاملة لربط قضايا محاربة الفقر وإصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية وإيجاد فرص عمل جديدة وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين والشباب والنساء وتعزيز التنمية الحضرية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتعمل الإسكوا على هذه القضايا بالتعاون مع عدد كبير من الشركاء، من بينهم منظمات الأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية وعلى رأسها جامعة الدول العربية، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والجامعات.

7- ثم استعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية الأنشطة المنفذة منذ الدورة السابقة في كل من مجالات العمل التي تضطلع بها مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، والتي تركزت حول أربعة محاور أساسية تعكس منهجية العمل في الإسكوا وهي: توليد المعرفة من خلال إصدار الدراسات والأوراق البحثية؛ وتسهيل التوافقات من خلال تنظيم الاجتماعات على كافة المستويات؛ وترجمة المعرفة إلى برامج دعم فني؛ واستحداث أدوات سياساتية سهلة الاستخدام وعملية لمساعدة الدول على تنفيذ كل ما سبق. وقد أخذ التصدي لجائحة كوفيد-19 حيّزاً كبيراً من عمل المجموعة حيث جرى إعداد 15 موجزاً للسياسات حول أثر الجائحة على المستويات الإقليمية والوطنية وعلى الفئات الأكثر ضعفاً، وكان أهمها احتساب الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الجائحة والتي قُدرت بحوالي 42 مليار دولار في عام 2020، واحتساب معدل الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان الذي وصل إلى 82 في المائة في بداية آب/أغسطس 2021.

8- كما سلطت ممثلة الأمانة التنفيذية الضوء على بعض الأنشطة الأساسية في كل من مجالات العمل، مثل تصميم أداةٍ لتقييم الثغرات في مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة؛ وإطلاق مشروع المنصة العربية للإدماج الرقمي الذي يهدف إلى تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات والخدمات؛ والبحث في تحسين أساليب استهداف برامج الحماية الاجتماعية والتأكد من تخريج المستفيدين بعد تحسن أوضاعهم وربط التدخلات الخاصة بالحماية الاجتماعية بهدف الحد من الفقر؛ وتصميم أداة مراقبة الوظائف بهدف مساعدة صانعي وصانعات القرار للاستعداد للثورة الصناعية الرابعة وما يرافقها من تغيُّرات في سوق العمل؛ وإعداد أداة مساعدة لبناء دليل الفقر المتعدد الأبعاد على المستويات الوطنية بطريقة سهلة وسريعة، إضافة إلى وضع منهجية جديدة لاحتساب الفقر المادي تستخدم معايير وطنية تتلاءم مع واقع الدول العربية؛ ومواكبة الدول العربية في اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والتحضير للمراجعة الإقليمية الأولى للاتفاق؛ وإعداد أداة سياساتية لإدماج قضايا كبار السن في صنع السياسات.

9- وفي سياق النقاش، أعلن ممثل الأردن أن مجلس وزراء الخارجية العرب أقر النظام الأساسي للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والفقر المتعدد الأبعاد وسيكون مقره الأردن. وأكد أن المركز يرحب بالتعاون مع الإسكوا والدول العربية والمنظمات العاملة في هذا المجال إذ أنه سيشكل مظلة لعمل عربي مشترك في المواضيع ذات الصلة بالفقر المتعدد الأبعاد. ونوّه ممثل دولة فلسطين بسرعة استجابة الإسكوا لجائحة كوفيد-19 وتكييف برنامج عملها ليتناول تداعيات الجائحة في المنطقة العربية، بما يتلاءم مع الأولويات المستجدة. وشدد على أهمية مساعدة الدول العربية بعضها لبعض خلال الأزمات الطارئة. وأمل أن يتم تناول القضايا في الفترة المقبلة بشكل أكثر عمقاً لإعادة النظر في الأولويات والبحث في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتحديات. وأكد على أهمية اعتماد الشفافية في مناقشة التحديات والإخفاقات والتعلّم منها.

10- وشكر ممثل السودان الإسكوا على الدعم الذي قدمته في عامي 2020 و2021 من خلال تنظيم عدة ورشات عمل مهمة. وقال إن العمل جارٍ على إعداد استراتيجية للحد من الفقر إذ أثرت عملية التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي التي أُطلقت في السودان على الأحوال المعيشية، وأدت جائحة كوفيد-19 إلى ازدياد حدة الفقر في البلد. وقد اعتمدت الحكومة السودانية استراتيجية دعم اجتماعي موسعة هدفت إلى توفير دعم نقدي مباشر ودعم عيني لمليون أسرة، خاصة بعد إجراءات الإغلاق الكامل الاحترازية. واستهدفت الحكومة تحديداً فئة العاملين في المهن الهامشية والقطاع الاقتصادي غير الرسمي لحمايتهم من الدخول في دائرة الفقر، مع إعطاء حيز من الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري حالياً إعداد استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية بالتعاون مع اليونيسف ومراكز بحوث.

11- وأكدت ممثلة اليمن أن الصراعات السياسية والمسلّحة التي تشهدها البلاد أثّرت بشكل كبير على كافة جوانب الحياة وجعلت اليمن من أكثر البلدان احتياجاً إلى إجراءات مكافحة الفقر ونُظُم الحماية الاجتماعية. وتبذل الحكومة جهوداً حثيثة بالتعاون مع المنظمات الدولية في سبيل تمكين المؤسسات الوطنية ودعم شبكة الأمان الاجتماعي وإعادة تفعيلها وتقديم الدعم المؤسسي لبرامج الحماية الاجتماعية والتوسع في مشاريع التدخلات الطارئة تجنباً لانتشار الفقر بشكل أكبر. وتمنت الحصول على دعم اللجنة والدول المانحة والاستفادة من تجارب الدول العربية في هذا المجال.

12- ونوّه ممثل جامعة الدول العربية بالشراكة الفعالة مع الإسكوا في العديد من الموضوعات، لا سيما في قضايا الفقر المتعدد الأبعاد، والأشخاص ذوي الإعاقة والحماية الاجتماعية. وتوجّه بالتهنئة للأردن على إقرار مجلس وزراء الخارجية العرب للنظام الأساسي لمركز دراسات السياسات الاجتماعية والفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية. وقال إن المركز، ومقرّه الأردن، يعتبر الذراع الفني لمجلس وزراء الخارجية العرب، وهو يضطلع بدور مهم تحت مظلة العمل العربي المشترك. كما أشار إلى بدء التنسيق مع الإسكوا وكافة الشركاء في عدد من الموضوعات، لا سيما في وضع خطة وطنية للفقر المتعدد الأبعاد في فلسطين.

2- أنشطة التعاون الفني
(البند 5 من جدول الأعمال)

13- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2021/4، عرضاً حول أنشطة التعاون الفني التي نفذتها الإسكوا منذ الدورة الثانية عشرة للجنة. وأشارت إلى أن هذه الأنشطة تأتي تلبيةً لطلبات الدول الأعضاء وترجمةً لنتائج الدراسات والأوراق البحثية التي أعدتها الإسكوا، وتندرج ضمن ثلاث فئات هي خدمات استشارية في قضايا تتعلق بالسياسات العامة، وورشات عمل لبناء القدرات، ومشاريع ميدانية. وأوضحت أن الدعم الفني في المجالات الاجتماعية ذات الأولوية يهدف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات

اجتماعية دامجة ومتكاملة من خلال المساعدة في مراجعة السياسات والقوانين القائمة وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة وتصميم هذه السياسات، باستخدام الأدوات القياسية والدلائل الفنية التي أعدتها الإسكوا. وأكدت أن الإسكوا تعاونت في هذا الإطار مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، وجامعة الدول العربية، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني.

14- وقالت ممثلة الأمانة التنفيذية إن أنشطة التعاون الفني المنفذة تضمنت عدداً كبيراً من ورشات العمل والخدمات الاستشارية على المستويات الوطنية والإقليمية حول مفهوم العدالة الاجتماعية وتقييم الثغرات في السياسات العامة؛ والسياسات القائمة على المساواة والشراكة في الحكم الديمقراطي؛ وتقدير تداعيات جائحة كوفيد-19؛ وإعداد أدلة وطنية لقياس الفقر المتعدد الأبعاد؛ وملاءمة المهارات مع متطلبات سوق العمل؛ وتطوير استراتيجيات وطنية للحماية الاجتماعية وتقييم برامج الحماية الاجتماعية؛ وتحديد وتقييم الإعاقة، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل والتعليم وخطط الاستجابة للأزمات، والتخطيط الاستراتيجي الشامل لقضايا الإعاقة، والنفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة، والتدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة؛ ووضع استراتيجيات وطنية لكبار السن، وإدماج قضايا كبار السن في السياسات، وتعزيز دور البرلمانات العربية في حماية حقوق كبار السن؛ وتمكين الشباب وبناء قدراتهم؛ وبناء المرونة الاقتصادية الحضرية وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛ إضافة إلى التعاون مع جامعة الدول العربية في إعداد قانون عربي موحد حول حقوق كبار السن. وأفادت أن عدد طلبات الدعم الفني ازداد في العامين الماضيين ليصل إلى 118 طلباً، تمكنت الإسكوا من تلبية معظمها رغم محدودية الموارد البشرية والمالية، في حين لا يزال بعضها قيد التنفيذ والمتابعة.

15- وفي معرض النقاش، أشار ممثل المملكة العربية السعودية إلى أن العمل جارٍ على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل كهدف استراتيجي وطني. وقد استفاد أكثر من مائة ألف شخص من ذوي الإعاقة حتى الربع الأول من عام 2021. كما تعمل المملكة على تطوير المنظومة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الجامعات والكليات الحكومية والأهلية التي تضم حوالي 4,000 طالب وطالبة من الأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك تعمل المملكة حالياً على إعداد استراتيجية وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة وسيتم الانتهاء من إعدادها في الأشهر القادمة.

16- وشكرت ممثلة السودان الإسكوا على الجهود المبذولة في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة والتعاون المستمر مع السودان، وطلبت الدعم في الإعداد لاستراتيجية حماية اجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة ووضع آلية تنفيذية لها، كما طلبت الدعم في تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة على التقنيات الحديثة في وسائل الإنتاج، إضافة إلى تنظيم ورشات تدريبية لإعداد خبراء ناشطين في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشاد ممثل عُمان بنجاح برنامج السلوك اللفظي للتقييم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة المُنفذ في إطار التعاون الفني مع الإسكوا، وأفاد أنه سيكون هناك برنامج آخر في الأشهر المقبلة لرفع كفاءات الإدارات العاملة في مراكز التأهيل المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقال ممثل تونس، إن الحكومة اعتمدت مقاربة حقوقية لضمان الحد الأدنى من العيش الكريم من خلال إصدار القانون الأساسي عدد 10 لعام 2019 حول إحداث برنامج الأمان الاجتماعي، وهو يتضمن تعريف الفقر باعتماد الفقر المتعدد الأبعاد. كما جرى إعداد مشروع قانون حول الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية التي تكفل التغطية الصحية الشاملة للجميع، والحد الأدنى من الدخل لكل من الأطفال والعاطلين عن العمل والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وطلب ممثل تونس من الإسكوا مواصلة تقديم الدعم الفني في مجال تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بهدف تعميم استخدام أداة تقييم الثغرات في السياسات العامة وتكوين فِرق المدربين في مختلف الوزارات وعلى المستويين الوطني والجهوي.

17- وتحدث ممثل الأردن عن الاستراتيجية الوطنية الجديدة لبدائل دور الإيواء في بلده وهي خدمة ريادية للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة. وتأتي هذه الاستراتيجية استجابة للقانون الصادر في عام 2017 والذي يكفل للأشخاص ذوي الإعاقة حق العيش ضمن أسرهم والحصول على الخدمات الرعائية الشاملة، كما ينص على الحق في التعليم الدامج. وأبدى استعداد الأردن لمشاركة الخبرات المكتسبة في إعداد الاستراتيجية مع الدول العربية الراغبة في ذلك.

18- وتطرق ممثل الجزائر إلى تجربة بلده في مجال الحماية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، حيث تتوافر برامج عديدة موجهة إلى الفئات الضعيفة. وتشمل هذه البرامج التغطية الصحية للفئات الضعيفة، والتشغيل ومكافحة البطالة، والتغطية الاجتماعية. وأشار في هذا السياق إلى أهمية مشاريع التنمية الجماعية التي تهدف إلى إشراك الفئات المستفيدة من المشاريع في مراحل التنفيذ لقاء تحويلات نقدية. كما أكد على أهمية تبادل الخبرات والتجارب في المنطقة العربية للخروج بتجربة عربية رائدة في ما يخص اعتماد سياسة تنمية اجتماعية مشتركة. واستعرض ممثل الجزائر الإجراءات المتخذة لدعم وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في بلده، فقد سعى القانون 09/02 لعام 2002 حول حماية الأشخاص ذوي الإعاقة إلى توحيد الإطار العام لأنظمة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تجنيد المجتمع للدفاع عنهم ومنع أيّ إقصاء بسبب الإعاقة. كذلك تتضمن الاستراتيجية الوطنية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة أربعة محاور أساسية هي: الوقاية والتكفل المبكر، والتكفل التربوي والتعليمي المتخصصَيْن للأطفال ذوي الإعاقة، والإدماج المهني، والبرامج الاجتماعية. ويستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم من مساعدات مالية وعينية إضافة إلى مرافقة طبية ونفسية واجتماعية. وقد تم إقرار إنشاء مدرسة عليا نموذجية مخصصة للأطفال ذوي الإعاقة السمعية، تهدف إلى توفير التكوين المتخصص المتواصل وإيجاد السُبُل للتكفل بالأشخاص ذوي الإعاقات السمعية وتحفيز البحث التطبيقي في هذا المجال.

19- وطلبت ممثلة اليمن الدعم الفني من الإسكوا في تطوير استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية، وإصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي، والبرامج الخاصة بدعم المؤسسات الوطنية، كذلك في ما يتعلق بالفقر والأمن الغذائي، وتنسيق التدخلات في الحالات الطارئة، وفي كيفية تقييم الاحتياجات وتصميم البرامج والتدخلات الملائمة. وشاركت ممثلة مصر تجربة بلدها في برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية الذي يغطي 3.8 مليون أسرة، ويضع المرأة على رأس أولوياته حيث أن معظم التحويلات النقدية (75 في المائة) تُدفع للنساء لفائدة الأسرة بكاملها وذلك بهدف القضاء على ظاهرة تأنيث الفقر وتعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار في المنزل. كما يقدم برنامج "كرامة" تحويلات نقدية لمليون ومائة ألف شخصٍ ذي إعاقة. وخلال فترة جائحة كوفيد-19، تمت الاستجابة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة بشكل سريع عبر الاستعانة بالبرامج القائمة وقاعدة البيانات المتوفرة التي تتضمن مؤشرات اجتماعية واقتصادية لحوالي 30 مليون مواطن ومواطنة. كذلك تم استخدام مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وبرامج الربط الشبكي لتحسين استهداف المستحقين، مما أدى إلى تقليص التكاليف الإدارية للتحويلات النقدية. من جهة اخرى، أشارت ممثلة مصر إلى أن منهجية العمل في مجال الإعاقة تعتمد على التدخل والكشف المبكرَيْن وتعزيز التوعية في المناطق الريفية، فضلاً عن توفير التأهيل والرعاية والتمكين الاقتصادي لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

20- وأفادت ممثلة قطر عن تطوير نظام "كوادر" الإلكتروني الذي يختص بتوظيف جميع فئات المجتمع ومن ضمنها الأشخاص ذوو الإعاقة. ويتم التوظيف بناءً على تقرير طبي يحدّد قدرات الشخص والوظائف الملائمة له. ويأتي توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة عملاً بالقانون الذي يخصص 2 في المائة من الوظائف للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مؤسسات الدولة. وقد قدم المشروع فرصة كبيرة للأشخاص ذوي الإعاقة لإيجاد وظائف في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، حيث جرى توظيف حوالي 95 في المائة ممن تقدموا بطلبات في عام

2019. كذلك يتم تنفيذ مشروع حول تعزيز النفاذ الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة يهدف إلى تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وذوي الإعاقات المتعددة على الوظائف التي يمكنهم شغلها.

21- وفي معرض الرد، أوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية ضرورة تقديم طلبات المساعدة الفنية إلى الإسكوا عبر القنوات الرسمية.

3- أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة
(البند 6 من جدول الأعمال)

22- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2021/5، عرضاً تناولت فيه أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة منذ الدورة الثانية عشرة للجنة. وذكرت أن الفريق قد أنشئ في عام 2016 بناءً على توصية من لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة بهدف توفير منبر لتبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز التنسيق بين الدول العربية ومع الإسكوا في ما يتعلق بتنفيذ ورصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويضم الفريق نقاط اتصال وطنية من 18 دولة عربية ويتطلع إلى انضمام كل من الجزائر والصومال إليه.

23- وسلطت ممثلة الأمانة التنفيذية الضوء على الأنشطة التي اضطلع بها فريق الخبراء، من إعداد ومناقشة المنشورات والدراسات الفنية إلى عقد الاجتماعات الدورية، والتي تمحورت حول المجالات الأساسية التالية: تقييم وتحديد الإعاقة كوسيلة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد المقاربة الحقوقية والتقييمات المتعددة الأبعاد في ذلك بديلاً عن المقاربة الطبية؛ والتصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19 وآثارها على الأشخاص ذوي الإعاقة ومسح إجراءات الدعم المتخذة في هذا الإطار؛ والمشاركة في مشروع المنصة العربية للإدماج الرقمي ومناقشة النماذج التوجيهية التي أعدتها الإسكوا حول السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي والمبادئ التقنية. وختاماً، استعرضت الأنشطة المستقبلية للفريق التي ستركز على تعزيز النفاذية الرقمية وإفساح الوصول إلى البيئة العمرانية، إضافة إلى العمل على إنشاء شبكة أكاديمية عربية بالتعاون مع جامعات أوروبية ومنتدى فاليتا في مالطا لتحقيق نوع من التكامل والشراكة بين الجامعات العربية والأوروبية في بحوث الإعاقة.

24- وفي معرض النقاش، أشاد ممثل المملكة العربية السعودية بأنشطة فريق العمل، وأكد على أهمية جمع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في تحديد الأولويات والاحتياجات. واقترح أن تصبح الإسكوا جزءاً من أكاديمية عربية تتشارك الإحصائيات وتجارب جمع البيانات وتحليلها. كما تمنى تعميم استخدام أسئلة مجموعة واشنطن المعنية بإحصاءات الإعاقة لمواكبة التجارب الدولية في هذا الإطار. من جهة أخرى، أشار إلى تطوير دليل استرشادي لإمكانية الوصول في البيئة العمرانية في بلده، يمكن البناء عليه في الأنشطة المستقبلية لفريق العمل. وأشار ممثل المغرب إلى أن موضوع النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب اعتماد مقاربة حقوقية متعددة الأبعاد تأخذ في الاعتبار التخطيط والتشريع والإحصائيات والتمويل والتنسيق والحوكمة بين القطاعات. وقال إن المغرب اعتمد هذه المنهجية لوضع سياسة عامة وبرنامج عمل وإصدار قانون لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإجراء بحوث إحصائية دورية، ووضع آلية لتمويل الخدمات الموجهة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وشكر الإسكوا على الدعم الفني المقدم في مجال الإعاقة، وطلب دعماً إضافياً في مجالات الحماية الاجتماعية، خاصة في ظل جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقييم الإعاقة، والنفاذية الرقمية والإدماج المهني.

25- وأوصى ممثل دولة فلسطين بعدم التعاطي مع موضوع الإعاقة كرزمة واحدة، بل النظر في خصائص واحتياجات الفئات المختلفة ضمن فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل النساء ذوات الإعاقة، وكبار السن ذوي

الإعاقة، والبحث في تقاطع الإعاقة مع العوامل الأخرى، مما يسهم في تصميم تدخلات وبرامج أكثر فعالية. وأكدت ممثلة قطر أن بعض الدول لا يزال يفتقر إلى قاعدة بيانات أو لديه قاعدة بيانات تحتاج إلى تحديث بما يتناسب مع الممارسات الدولية في هذا المجال. وطلبت الدعم الفني من الإسكوا لوضع نظام لقاعدة بيانات للدول العربية بما يتناسب مع المعايير الدولية.

26- وفي معرض الرد، أكدت ممثلة الأمانة التنفيذية أن الترابط بين موضوع الأشخاص ذوي الإعاقة والموضوعات الأخرى هو من أولويات عمل الإسكوا، ويجري بالفعل تنفيذ مشاريع لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وفي التعليم، إضافة إلى تنظيم أنشطة في السودان حول إدماج الاشخاص ذوي الإعاقة في سياسة الحماية الاجتماعية الوطنية، وإدماج كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجيات الوطنية. وقالت ممثلة الأمانة التنفيذية أيضاً إن ندرة البيانات حول الإعاقة في المنطقة العربية دفعت الإسكوا إلى جمع البيانات الرسمية الصادرة عن الدول العربية ونشرها في تقريرين في عامي 2016 و2018، وهي متوفرة على موقع الإسكوا الإلكتروني، وسيجري إصدار نسخة محدثة من البيانات في عام 2022. ويبرز في هذا الإطار تحدي الحصول على البيانات والتحقق منها، وارتباط ذلك بموضوع تصنيف الإعاقة وتقييمها.

4- أنشطة فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية
(البند 7 من جدول الأعمال)

27- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2021/6، عرضاً حول الأنشطة التي اضطلع بها فريق الخبراء المعني بإصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية منذ إنشائه في عام 2019. وأكد أن جوهر عمل هذا الفريق هو تبادل الخبرات ومشاركة المعرفة وتعزيز التنسيق والتشاور في ما بين الدول العربية ومع الإسكوا في مجال سياسات الحماية الاجتماعية. وسلط الضوء على أبرز الاجتماعات التي نظمها الفريق والنتائج التي انبثقت عنها، وقد تعاونت الإسكوا في تنفيذها مع منظمات دولية منها منظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

28- وقال إن الإسكوا قدمت في هذه الاجتماعات المرصد العالمي لتعقب التدخلات المالية وسياسات الحماية الاجتماعية التي اتخذتها الدول استجابة لتبعات كوفيد-19؛ وجرت في الاجتماعات المذكورة مناقشة الأداة المساعدة في بناء مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد التي صممتها الإسكوا؛ وأُجري أول اختبار تجريبي لإطار التقييم السريع لبرامج الحماية الاجتماعية. كما تمحورت اجتماعات الفريق حول البحث في حماية الصحة الاجتماعية والسجلات الاجتماعية، وأهمية التأمين الصحي المدعوم في توسيع التغطية الصحية للعاملين غير الرسميين، وتوفير المساعدة الاجتماعية المستهدفة، وتكييف برامج الحماية الاجتماعية ونُظُم المعلومات الإدارية الخاصة بها مع الاحتياجات الناشئة.

29- وأفاد ممثل الأمانة التنفيذية أن الأنشطة المستقبلية للفريق تتضمن تنظيم منتدى وزاري حول تحسين معدلات التغطية وتعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ بالتعاون مع التحالف الدولي القائم على مسألة الحماية الاجتماعية، والبحث في موضوع التأمين الصحي المدعوم ليشمل العاملين في القطاع غير المنظم، والنظر في تكامل وتنسيق برامج الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي، والاستمرار في توفير منبر للتعلّم من الأقران في ما يخص استخدام إطار التقييم السريع لتحليل بيانات السجلات الاجتماعية، إضافة إلى العمل على إعداد ملامح وطنية شاملة حول إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في الدول العربية بما يسمح ببناء قاعدة معلومات ومعرفة حول البرامج القائمة والإصلاحات المقترحة.

30- وفي معرض النقاش، أكد ممثل الجزائر على ضرورة الربط بين مبدأ الحماية الاجتماعية ومبدأ التنمية الاجتماعية، إذ إنه لا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية من دون حماية اجتماعية فعالة. وقال إن العمل على إرساء بوادر التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد بدأ في الجزائر بعد سنوات من تطبيق مبدأ الحماية الاجتماعية لتأهيل الفئات المحتاجة إلى دعم الدولة. وفي سبيل التقليل من الهشاشة الاجتماعية في الأرياف، جرى استهداف المرأة الماكثة في البيت وإعطاؤها القروض والتدريب لتمكينها من المساهمة في نهضة اجتماعية واقتصادية في هذه المناطق.

31- ولفت ممثل دولة فلسطين إلى أهمية الاستفادة من الدروس المستقاة من جائحة كوفيد-19 التي أظهرت أهمية الاستثمار في الحماية الاجتماعية. غير أنه ينبغي كذلك الربط بين برامج الحماية الاجتماعية وخطط التعافي الاقتصادي في الأنشطة المستقبلية وتعزيز التآزر في ما بينها. ففي التعافي الاقتصادي، يجب أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً حماية القطاعات الاقتصادية الأكثر هشاشة، والعاملين في القطاع غير الرسمي، والمشاريع الصغيرة والمشاريع التي تقودها نساء. كما اقترح تخصيص أحد أنشطة فريق الخبراء المعني بالحماية الاجتماعية للبحث في موضوعات الأمن الغذائي وتحسين النُظُم الغذائية، فرأى أن هذه المواضيع وثيقة الصلة بالحماية الاجتماعية نظراً إلى أن معظم الإنتاج الغذائي في الدول النامية يتم على يد المزارعين وهم مستبعدون من نُظُم الحماية الاجتماعية.

32- وأفادت ممثلة السودان عن مجموعة عمل معنية بالحماية الاجتماعية تُعنى بالتشاور مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في بلدها، وأشارت إلى أن برامج الحماية الاجتماعية في السودان كثيرة ومتقاطعة مع جميع الوزارات وتشمل مختلف فئات المجتمع. ويتوقع أن تحقق الاستراتيجية المُزمع وضعها التكامل بين هذه البرامج وأن توحّد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة. وطلبت دعم الإسكوا في تنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية من خلال المساعدة في وضع الخطة التنفيذية وخطة التقييم والمتابعة، وفي إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في الخطط والسياسات وتطبيق أداة تقييم الثغرات في السياسات من منظور العدالة الاجتماعية. ولفتت ممثلة البحرين، إلى ضرورة إيلاء فئة المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة ومستعصية والمتعافين من المخدرات الاهتمام والرعاية وشمولهم في برامج الحماية الاجتماعية.

33- وفي معرض الرد، أكد ممثلا الأمانة التنفيذية بأنها ستعيد إرسال الخطابات الرسمية إلى الجزائر والصومال لترشيح نقاط اتصال من الدولتين لضمان تمثيلهما في فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية. وشددا على أهمية الربط بين الحماية الاجتماعية وخطط التعافي الاقتصادي، وعلى عمل الإسكوا في تعزيز هذا الربط من خلال الأنشطة المنفذة في مجالي الفقر المتعدد الأبعاد والعمل. وأكدا أنه سيتم استخدام نتائج أداة مراقبة الوظائف للربط بين المهارات المطلوبة في سوق العمل والمهارات المتوفرة لدى المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، بما يمكّن هؤلاء من دخول سوق العمل وتخرجهم من برامج الحماية الاجتماعية. كذلك بدأ فريق الخبراء المعني بالحماية الاجتماعية بتطبيق أداة قياس الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الوطني وسيتم البحث في ربط النتائج بسياسات الحماية الاجتماعية.

34- وحول موضوع الأمن الغذائي، أشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى تنظيم جلسة إقليمية مع وزارات الزراعة ووزارات الشؤون الاجتماعية حول الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى تنظيم حدث على هامش أعمال لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية حول العلاقة بين نُظُم الحماية الاجتماعية والنُظُم الغذائية والسكان. وقالت إن الإسكوا ساهمت في تحضير ورقة حول بُعْد الحماية الاجتماعية والأنظمة الغذائية بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى، وستتم مشاركة الورقة مع فريق الخبراء المعني بالحماية الاجتماعية.

باء- سياسات اجتماعية متكاملة

1- نحو سياسات اجتماعية متكاملة في المنطقة العربية
(البند 8 من جدول الأعمال)

35- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2021/7، عرضاً تناول فيه منهجية تطوير سياسات اجتماعية متكاملة في المنطقة العربية. وأشار إلى أن السياسات في المنطقة العربية، رغم الجهود المبذولة لتحسين خطط التنمية الاجتماعية، وفي ظل الأزمات التي تؤثر على العديد من البلدان العربية وآخرها جائحة كوفيد-19، لا تزال مفككة إما على مستوى السياسة نفسها، أو عبر السياسات، أو في وسائل التنفيذ، ما يؤثر على كفاءة هذه السياسات ويقلل من فعاليتها في تحقيق أهدافها. من هنا تبرز الحاجة إلى مساعدة الدول على الانتقال من التفكّك إلى التكامل عند تصميم السياسات وتنفيذها.

36- واستعرض ممثل الأمانة التنفيذية كيفية وضع مفهوم السياسات المتكاملة حيّز التنفيذ عبر اتباع نهج عملي من ست مراحل مختلفة وهي: إجراء تحليل اجتماعي واقتصادي وطني معمّق؛ مواءمة الجهود الوطنية مع الأطر الدوليّة؛ ضمان الإرادة السياسية ومشاركة أصحاب المصلحة؛ إجراء الإصلاحات القانونية والدستورية اللازمة؛ إيجاد البنية الأساسية المؤسسية الملائمة؛ وتقييم الجدوى المالية والآثار المترتبة على السياسات الاجتماعية. وختم مؤكداً على ضرورة الأخذ بهذه التدابير لتحقيق التكامل قي السياسات الاجتماعية، مشيراً إلى أن العرض اللاحق سيقدم مجموعة من الأدوات السياساتية التي من شأنها تمكين واضعي السياسات من اتخاذ قرارات قائمة على أدلة والنظر إلى السياسات بشكل متكامل.

37- وفي معرض النقاش، رأى ممثل دولة فلسطين في مسألة السياسات الاجتماعية المتكاملة المشكلة والحل في آن، مشيراً إلى أن السياسات في الدول العربية لطالما عانت من التشرذم والتجزئة. وشدّد على أن تقييم الجدوى الاقتصادية للسياسات الاجتماعية أمر مهم، ولكن يجب أيضاً تقييم الآثار والتكلفة الاجتماعية للسياسات الاقتصادية التي غالباً ما تكون غير دامجة. وأضاف أن أهم قضية بالنسبة للبلدان العربية هي تعزيز الانسجام والتآزر بين مختلف السياسات القطاعية. وأكد أن فشل الدول يُعزَى في الغالب إلى فشل المؤسسات، لذلك يجب التركيز على الترتيبات المؤسساتية والحوكمة والنزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

38- وأشار ممثل الجزائر إلى أن الوسائل التي تُستخدم في بلورة السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية تختلف من بلد إلى آخر لأن أغلبها مستوحى من معايير وأنماط دولية مختلفة. لذلك يجب العمل على بلورة رؤية جديدة عربية، قائمة على اتفاق بين جميع المعنيين للوصول إلى معيار عربي موحد وتطوير سياسات تنمية اجتماعية عربية تأخذ في الاعتبار المسائل والتحديات المشتركة بين الدول والواقع العربي ككل.

39- وأكدت ممثلة اليمن أن مسألة ربط السياسات الاجتماعية بالقوانين والتشريعات مهمة جداً خاصة في الدول التي تعاني من صراعات مسلحة، فيصبح من الصعب إصلاح النُظُم القانونية فيها. واقترحت على الإسكوا تخصيص حيز في الدراسات التي تعدها للدول التي تعاني من أزمات وصراعات مسلحة، تُقدَّم فيها الحلول والمقترحات حول تحقيق العدالة الاجتماعية وتصميم برامج حماية اجتماعية فاعلة. وطالب ممثل الأردن بتوضيح تعريف السياسات الاجتماعية المتكاملة متسائلاً ما إذا كان يُعنى به سياسات الحماية الاجتماعية المتكاملة، وهل يقتصر التعريف على المسائل الاجتماعية المباشرة أم يشمل أي مسألة لها أثر اجتماعي بشكل عام. كما أشار إلى ضرورة تضمين مفهوم الاستجابة للأزمات والصدمات في نهج السياسات الاجتماعية المتكاملة، وذلك إما بتخصيص مرحلة منفصلة له أو باعتباره مسألة عابرة لكل المراحل.

40- وأفادت ممثلة قطر عن إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في بلدها، وهي تتألف من كافة الوزارات المعنية وممثلين وممثلات عن مؤسسات المجتمع المدني. وقد بدأ حوار داخل اللجنة يُعنى بتغيير السياسات الاجتماعية القائمة والنظر في المشكلات بطريقة مختلفة في ضوء الصلاحيات المعطاة للجنة بدراسة التشريعات والسياسات الاجتماعية في الدولة. وتستعين اللجنة بمؤسسات المجتمع المدني والأفراد من الفئات المختلفة لطرح الحلول واتخاذ القرارات.

41- وفي معرض الرد، أكد ممثلا الأمانة التنفيذية على أن تصميم السياسات الاجتماعية المتكاملة أصبح حاجة وليس ترفاً، علماً أن التشديد المفرط على التكامل يصبح أحياناً هو المشكلة، لذلك فالمطلوب تحقيق التآزر بين السياسات لتفادي آثارها السلبية. وأشارا إلى إمكانية تطبيق الإطار العملي المطروح في بيئة من عدم الاستقرار؛ ولكن غالباً ما يتم التوجه نحو العمل الإغاثي في بيئة من العنف المفرط، غير أن هذا لا يمنع من التحضير لتصميم سياسات اجتماعية متكاملة في مرحلة التعافي وإعادة البناء. وأشارا إلى أن الإسكوا أجرت العديد من الدراسات بشأن الدول التي تشهد نزاعات، ولكن يبقى تحدي توفير البيانات والمعلومات والقوانين لهذه الدول. وعن الفرق بين السياسات الاجتماعية وسياسات الحماية الاجتماعية، أوضحا أن السياسات الاجتماعية هي المظلة الكبيرة التي تدخل ضمنها كافة السياسات، ومن ضمنها سياسات الحماية الاجتماعية.

2- حزمة أدوات الإسكوا لدعم الدول في تصميم سياسات اجتماعية متكاملة
(البند 9 من جدول الأعمال)

42- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2021/8 وإلى فيديو أعدته الأمانة التنفيذية لعرض بعض الأدوات التي صممتها الإسكوا لدعم الدول في تصميم سياسات اجتماعية متكاملة. وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن التحدي الأكبر الذي تواجهه المنطقة العربية يكمن في التفكك في رسم السياسات وفي وسائل التنفيذ. ففي حين حققت دول عدة نجاحات في عدد من مؤشرات التنمية البشرية، لم يترجم هذا النجاح الكمي إلى نجاح اقتصادي بسبب عدم الترابط بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية. وتعمل الإسكوا على إيجاد المؤشرات الملائمة التي يمكن أن تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي وحجم التحدي في المنطقة العربية. وأشار إلى أن الإسكوا، تحقيقاً للتكامل في السياسات، وضعت مجموعة من الأدوات لدعم الدول في تصميم سياسات اجتماعية متكاملة. وتسعى الإسكوا إلى ربط مخرجات هذه الأدوات بعضها ببعض، بهدف تزويد صانعي وصانعات القرار بالبيانات المطلوبة لتقييم كفاءة السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

43- ثم جرى عرض الفيديو ومداخلات مقتضبة لممثلي الأمانة التنفيذية حول كل من الأدوات على الشكل التالي:

(أ) أداة احتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الوطني، التي تساعد في تحليل وضع فئات المجتمع المختلفة مثل الطبقة الوسطى، أو الفئات السكانية التي يطالها الفقر بنسبة أكبر مثل النساء وكبار السن أو سكان المناطق النائية. وتستفيد الأداة من بيانات المسوح الوطنية في تحديد عتبات الفقر، والسكان الذين يعيشون في الفقر وقياس أوجه الحرمان التي يعانون منها؛

(ب) المرصد العالمي لسياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 وهو منصة تفاعلية تضم تدابير الحماية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها 194 دولة، من ضمنها الدول العربية، للتصدي للجائحة. ويوفر المرصد المعلومات بطريقة منسّقة لتسهيل المقارنات، كما يقدم معلومات عن الفئات المستفيدة، وعن القيمة الإجمالية للدعم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

(ج) مرصد الإسكوا للوظائف، الذي يهدف إلى دعم الدول العربية في التكيّف مع التغيير في الوظائف والمهارات في إطار الثورة الصناعية الرابعة، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بسوق العمل بحلول 2030. ويستخدم المرصد أساليب مبتكرة منها البيانات الضخمة لاحتساب الطلب على العمل، ويوفر معلومات عن المهارات الجديدة والتدابير الضرورية لتكييف برامج التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل؛

(د) أداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في المنطقة العربية، التي تهدف إلى تحليل أثر سياسات محددة على أداء بلد عربي ما في أهم المؤشرات الدولية، وتسمح بمقارنة أداء البلد بأداء بلدان أخرى من المنطقة وخارجها. ويتم ذلك باستخدام مؤشرات عديدة منها مؤشر الفجوة بين الجنسين، ومؤشر المشاركة الإلكترونية، ومؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية، ومؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي، وغيرها؛

(هـ) أداة دعم تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، التي تحلل مدى انسجام القوانين في الدول العربية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتوصيات العامة للجنة الأمم المتحدة حول القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة فضلاً عن المعايير الدولية الخاصة باتفاقيات منظمة العمل الدولية. وتهدف الأداة إلى تبيان الفجوات في التشريعات وتشجيع الدول على تعديل قوانينها الوطنية بما يتلاءم مع الالتزامات الدولية؛

(و) أداة تقييم الثغرات في مراعاة السياسات والبرامج العامة للعدالة الاجتماعية، التي تتيح تقييم مدى إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج التنموية الوطنية وعلى تحديد الثغرات من أجل معالجتها. وتوفر الأداة استمارة تضم أسئلة بشأن تقييم المعرفة والمهارات؛ والتوافق ما بين الأطراف المعنية؛ والأطر التشريعية والتنظيمية؛ والهياكل المؤسسية والآليات الداخلية؛

(ز) أداة تقييم القدرات المؤسسية، التي تهدف إلى تحديد مكامن القوة والضعف في القدرات المؤسسية ووضع برامج لرفع القدرات وزيادة فعالية الأداء وتسهيل تبادل التجارب بين المؤسسات. ويمكن للمؤسسات تحديد القدرة أو القدرات التي تريد تقييمها وفقاً لأولوياتها؛

(ح) أداة تحليل وضع المؤسسات من منظور المساواة بين الجنسين، التي توفر للمؤسسات إطاراً لتقييم مدى مراعاتها لقضايا الجنسين وتحديد الثغرات ودعمها في تحقيق المساواة بين الجنسين داخلياً من خلال قياس 15 مؤشر أداء لمجالات مختلفة مثل إدارة أداء الموظفين والموظفات، والتخطيط الاستراتيجي، والرصد والتقييم والتدقيق المؤسسي، وتتبع الموارد المالية وتخصيصها؛

(ط) مرصد الإنفاق الاجتماعي، الذي يساعد الدول العربية في رصد نفقاتها الاجتماعية على الفئات السكانية المختلفة ويزودها بالمعلومات لإعادة تخصيص الموارد للقطاعات الأكثر احتياجاً. كما يدعم تحليل سيناريوهات الإنفاق الاجتماعي المختلفة ويساعد في إعداد موازنة قائمة على الأداء وإرساء أسس العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة؛

(ي) أداة إدماج كبار السن في عملية صنع السياسات، وهي تأتي استجابة لغياب السياسات الخاصة بكبار السن وعدم إدماجهم في مختلف السياسات. وتُمكّن هذه الأداة من التعرف على المعايير الدولية لقضايا كبار السن، وتشمل سبعة مداخل تتعلق بأولويات كبار السن وتساهم من خلال مجموعة من الأسئلة في تطوير هيكلية لسياسة خاصة بكبار السن أو العمل على مراجعة سياسات قائمة من منظور كبار السن؛

(ك) أداة تشخيص وتخطيط لبناء المرونة الاقتصادية الحضرية، التي تهدف إلى مساعدة القيّمين على المدن على فهم نقاط القوة والضعف في ترتيباتها المؤسسية والتشغيلية من منظور الانتعاش الاقتصادي وبناء المرونة، وإلى تقييم الهيكل والأداء الاقتصادي للمدن. كما تهدف الأداة إلى المساعدة في تصميم وتنفيذ خطط واستراتيجيات التعافي لمعالجة الثغرات المحددة، وتسريع التعافي وتحسين المرونة على المدى الطويل.

44- وتعقيباً على العرض، تمنت ممثلة دولة قطر أن تتم الاستفادة من حزمة الأدوات في جميع الدول في المستقبل. وأكد ممثل جامعة الدول العربية على التعاون الوثيق مع الإسكوا في استخدام هذه الأدوات خاصة في مجال الفقر المتعدد الأبعاد وفي تنفيذ الاستراتيجية العربية لكبار السن. وأوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أن الأدوات التي تم عرضها تشكل جزءاً من مجموع الأدوات والبوابات الإلكترونية التي يجري العمل عليها في الإسكوا، والتي يبلغ عددها حوالي 40. وأكدت أن الإسكوا على استعداد لتقديم التدريبات حول تطبيق هذه الأدوات على المستويات الوطنية بناءً على طلب الدول الأعضاء. كما أعادت التأكيد على أهمية موافاة الدول للإسكوا بالبيانات والمعلومات التي من شأنها تغذية هذه الأدوات لتعزيز استخدامها على المستويين الوطني والإقليمي.

جيم- موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية
(البند 10 من جدول الأعمال)

45- قررت اللجنة عقد دورتها الرابعة عشرة في مقر الإسكوا في بيروت، في أيلول/سبتمبر 2023، ما لم تتقدم أي من الدول الأعضاء بطلب استضافة الدورة.

دال- ما يستجد من أعمال
(البند 11 من جدول الأعمال)

46- لم ترد أي مقترحات في إطار هذا البند.

ثالثاً- اعتماد التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة
(البند 12 من جدول الأعمال)

47- اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية التوصيات الصادرة عن دورتها الثالثة عشرة في الجلسة الختامية المعقودة في 23 أيلول/سبتمبر 2021، كما ترد في الفقرتين 4 و5.

رابعاً- تنظيم الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

48- عُقدت الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية عبر المنصة الإلكترونية، يومي 22 و23 أيلول/سبتمبر 2021. وتوزعت أعمالها على أربع جلسات ناقش خلالها المشاركون والمشاركات البنود المدرجة على جدول الأعمال بالصيغة التي تم اعتمادها.

باء- الافتتاح

49- افتتح الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية السيد داوود الديك، ممثلاً دولة فلسطين التي ترأست الدورة الثانية عشرة للجنة. فألقى كلمة نوّه فيها بدور الإسكوا في مساعدة الدول العربية في تطوير السياسات الاجتماعية ودعم أولوياتها الاجتماعية. وأشار إلى أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة العربية منذ الدورة السابقة، تشير التقارير المقدمة في هذه الدورة إلى تنفيذ العديد من الأنشطة والتوصيات في مجالات

مختلفة، مثل التصدي لآثار جائحة كوفيد-19، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والحماية الاجتماعية، وسوق العمل، والقضاء على الفقر، والهجرة.

50- وأكد السيد الديك أن انعقاد هذه الدورة في ظل استمرار الجائحة وما خلّفته من أضرار اقتصادية واجتماعية لا تزال آثارها مستمرة، يحتّم على الدول استخلاص الدروس المستفادة منها، وفي مقدمتها أهمية مقاربة العدالة الاجتماعية وردم فجوة اللامساواة، وتطوير سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، ومعالجة الفقر المتعدد الأبعاد والبطالة والعنف المجتمعي والأسري. كما شدّد على أهمية زيادة الاستثمار في الخدمات الحكومية، ورفع كفاءة القطاع العام، وإيلاء الانتباه للفئات المعرّضة للخطر. ولفت إلى أن أهم الدروس المستخلصة من الجائحة هو ضرورة الاستثمار في البيانات وتحسين منهجيات الاستهداف وتحويل أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية الرتيبة والبيروقراطية إلى أنظمة كفوءة ومستجيبة للصدمات وحالات الطوارئ. وفي الختام توجه بالتهنئة لدولة قطر على تولي مهام رئاسة الدورة الحالية متمنياً لدول المنطقة الازدهار والاستقرار ومزيداً من الأمل والعمل.

51- ثم ألقت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، كلمة الأمانة التنفيذية للإسكوا. فتطرقت إلى جائحة كوفيد-19 والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها التي أدت إلى إعادة ترتيب الأولويات الإنمائية في دول المنطقة. وقد أدركت الإسكوا ضرورة تبني نماذج تنموية جديدة، ما تطلّب اعتماد منهجية عمل جديدة تمثلت بإعادة هيكلة شعبة التنمية الاجتماعية. فأصبحت مجموعة متكاملة تُعنى بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر، ونُظُم الحماية الاجتماعية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين، وتنمية الشباب، وتحسين فرص العمل والتنمية الحضرية.

52- وأشارت السيدة العوضي إلى أنه في إطار اعتماد منهجية عمل شاملة ومتكاملة، تهدف اللجنة في دورتها هذه إلى تقديم أدوات عملية تساعد صانعي وصانعات القرار على سد الثغرات على مستوى السياسات. لذلك تنظر اللجنة في ورقتين فنيتين حول وضع التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية، والأدوات السياساتية التي استحدثتها الإسكوا للمساعدة على تصميم سياسات اجتماعية متكاملة قادرة على مقاربة التحديات القائمة. وختاماً توجهت بالشكر لدولة فلسطين على إدارتها الحكيمة خلال فترة رئاستها الدورة الثانية عشرة ورحبت بالعمل مع دولة قطر كرئيسة للدورة الحالية.

جيم- الحضور

53- شاركت في الدورة 18 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا، فضلاً عن عدد من ممثلي الهيئات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وترد قائمة المشاركين والمشاركات في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

54- وفقاً للمادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا، تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية للجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية المعمول به في الأمم المتحدة. وعملاً بهذه المادة، تولت قطر رئاسة الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية. وانتخب المشاركون والمشاركات ممثل دولة فلسطين وممثلة دولة الكويت نائبين للرئاسة، وممثل لبنان مقرراً.

هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

55- اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية في جلستها الأولى جدول أعمال دورتها الثالثة عشرة كما ورد في الوثيقة E/ESCWA/C.2/2021/L.1. وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/C.2/2021/L.2.

واو- الوثائق

56- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق التي عُرضت على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين والمشاركات

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد أحمد حمد أبو حيدر
مدير مديرية السياسات والاستراتيجيات
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد بشار عودة الضلاعين
مدير مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد فيصل خلف سلمان أرشيد
مستشار المدير العام لشؤون برامج الحماية الاجتماعية
صندوق المعونة الوطنية

الإمارات العربية المتحدة

السيد ناصر اسماعيل
وكيل الوزارة المساعد لشؤون الرعاية الاجتماعية
وزارة تنمية المجتمع

السيدة علياء الجوكر
مديرة إدارة التنمية الأسرية
وزارة تنمية المجتمع

السيدة موزة الرقباني
مديرة مشاريع رئيسية
وزارة تنمية المجتمع

مملكة البحرين

السيدة نجوى عبداللطيف جناحي
القائمة بأعمال الوكيل المساعد للرعاية والتأهيل الاجتماعي
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

السيدة عائشة محمد الزايد
مديرة إدارة تنمية الأسرة والطفولة
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

السيدة هدى الحمود
مديرة إدارة الرعاية الاجتماعية
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

السيدة جليلة السيد
القائمة بأعمال إدارة التأهيل
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

السيدة منيرة الفضالة
أخصائية علاقات دولية
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

الجمهورية التونسية

السيد سامي بلغيث
رئيس الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي
وزارة الشؤون الاجتماعية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد مراد بن امزال
المدير العام لحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم

السيد جمال رحيم
المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية

السيدة فايزة ياكر
المديرة الفرعية للتعاون
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

جمهورية السودان

السيد محمد حسين
وكيل الوزارة
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة رحاب مصطفى
الأمينة العامة للمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

السيد عز الدين الصافي
مفوض مفوضية الأمان الاجتماعي وخفض الفقر

السيدة صفاء الأمين أحمد
مديرة عامة
الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية والتنمية الريفية

جمهورية السودان (تابع)

السيدة عائشة الإمام
مديرة ملف السياسات
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة تيسير النور أحمد مصطفى
مساعدة مدير وحدة التعاون الدولي والشراكات

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد عبدالله محمد علي
المدير العام
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

السيدة سعاد عبدالله معلم
مديرة العلاقات القانونية والعمل
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

السيد عبدالله آدم عبدي
مستشار الإدارة المالية
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

جمهورية العراق

السيدة هدى سجاد محمود
رئيس هيئة الحماية الاجتماعية
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

السيد رائد جبار باهض
مدير عام دائرة العمل والتدريب المهني
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

سلطنة عُمان

السيد محمد بن علي بن محمد السعدي
مدير عام الرعاية الاجتماعية
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد حمود بن مرداد بن حمود الشبيبي
مدير عام
المديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة جميلة بنت سالم بن مبخوت جداد
المديرة العامة المساعدة للتنمية الأسرية
وزارة التنمية الاجتماعية

دولة فلسطين

السيد داوود الديك
وكيل وزارة
وزارة التنمية الاجتماعية

دولة قطر

السيدة نجاة دهام العبدالله
مديرة إدارة شؤون الأسرة
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

السيدة هديل علي العجيل
رئيسة قسم التنمية الأسرية
إدارة شؤون الأسرة
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

دولة الكويت

السيدة هناء الهاجري
الوكيلة المساعدة للتنمية الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية
الأمينة العامة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة

السيدة ناديا حسين الكوت
مديرة إدارة العلاقات الخارجية
وزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية

السيدة سارة الدوسري
مديرة إدارة الرعاية الأسرية
وزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية

السيدة طليعة عبد الله الشطي
رئيسة قسم الشؤون الدولية
وزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية

الجمهورية اللبنانية

السيد عبدالله أحمد
مدير عام
وزارة الشؤون الاجتماعية

جمهورية مصر العربية

السيدة أمينة يحيى نور الدين طراف
معاونة وزير التضامن الاجتماعي للسياسات الاجتماعية
وزارة التضامن الاجتماعي

جمهورية مصر العربية (تابع)

السيد رأفت شفيق
وزارة التضامن الاجتماعي

المملكة المغربية

السيد خالد الحمومي
مدير التنمية الاجتماعية بالنيابة
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

السيد أحمد الشيخي
رئيس قسم الوقاية والولوجيات والمساعدة
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

السيدة ليلى البوسدوغي
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد السالك الجيرب
مدير الدراسات والتعاون والمتابعة
وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

الجمهورية اليمنية

السيدة نجلاء أحمد عمر الصياد
المدير التنفيذي
صندوق الرعاية الاجتماعية

المملكة العربية السعودية

السيد هاشم بن محمد الحيدري
الرئيس التنفيذي لهيئة الأشخاص ذوي الإعاقة
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

السيدة منال المقوشي
مديرة التعاون الدولي
هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة

السيدة ريم الدرويش
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

السيدة نوف بنت إبراهيم المليحان
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

السيد فيصل بن عبدالله الطليحان
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

باء- المنظمات الدولية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة - المكتب الإقليمي للدول العربية

السيدة سيمون إيليس اولوش-أولونيا
مستشارة إقليمية للسياسات
برنامج المشاركة السياسية للمرأة

السيدة إيستير مولامبا
محللة برامج مساعدة حول إدماج الإعاقة
برنامج المشاركة السياسية للمرأة

مركز السياسات الدولية لتحقيق النمو الشامل - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة شارلوت بيلو
باحثة في شؤون الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

السيدة رويدا الحاج
الممثل الإقليمي
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد أورليك هالستيين
نائب الممثل الإقليمي
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
بيروت، الجمهورية اللبنانية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيد لؤي شبانة
المدير الإقليمي
المكتب الإقليمي للدول العربية

السيد سمير عانوتي
المستشار الإقليمي للشباب

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

السيد عبد اللطيف بوعزة
السيدة نجوى لاشين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة ثريا بحري

السيد فيكادو تيريف

السيدة سوزان هانسن
خبيرة في التخطيط الاستراتيجي الإقليمي

جيم- المنظمات العربية والإقليمية

جامعة الدول العربية

السيد طارق النابلسي
وزير مفوض
مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
مسؤول وحدة التنسيق والمتابعة في مكتب الأمين العام
المساعد للشؤون الاجتماعية

المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

السيدة سيلفانا اللقيس
رئيسة المنتدى

المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة

السيد رياض أسوم

مؤسسة مهنا

السيد ابراهيم مهنا
رئيس مجلس الأمناء

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/C.2/2021/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.2/2021/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.2/2021/L.2
تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية عشرة	4	E/ESCWA/C.2/2021/3
أنشطة التعاون الفني	5	E/ESCWA/C.2/2021/4
أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة	6	E/ESCWA/C.2/2021/5
أنشطة فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية	7	E/ESCWA/C.2/2021/6
نحو سياسات اجتماعية متكاملة في المنطقة العربية	8	E/ESCWA/C.2/2021/7
حزمة أدوات الإسكوا لدعم الدول في تصميم سياسات اجتماعية متكاملة	9	E/ESCWA/C.2/2021/8
قائمة الوثائق		E/ESCWA/C.2/2021/INF.2